بسم الله الرحمن الرحيم

حفظه الله ورعاه

١ دفي ٩. سعيوب الفنسه ١ الفير المرام 5.1.2022 25 -01- 2022

الأخ الفاضل/ عبد الفتاح الزريعي وكيل وزارة الاقتصاد الوطنى- غزة السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع/ التظلم من قرار سيادتكم الصادر بتاريخ ٢١/١٢/٢٩م، ب: "توقيع عقوبة الإنذار بالفصل بحقى نظرا لارتكاب مخالفات إدارية لعدم القيام بالمهام الإشرافية الموكلة إلى، سيما التدقيق للمعاملات المالية والتي ترتب عليها إهدار المال العام وسحب المسمى الإشرافي منى ".

نهديكم أطيب التحيات، داعين المولى عز وجل أن تكونوا بموفور الصحة والعافية، وبالإشارة إلى الموضوع أعلاه وعملاً بأحكام المادة ١٠٥ من قانون الخدمة المنية رقم ٤ لسنة ١٩٩٨ وتعديلات واللوائح الصادرة بمقتضاه والمادة قرار مجلس الوزراء رقم (٤٥) لسنة ٢٠٠٥م باللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية رقم (٤) لسنة ١٩٩٨ المعدل بالقانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠٥م.

فإنني انا الموظف المتظلم (محمد عمر حسين أبو سليمان هوية رقم ٩٣٦٣٨٥٣٩٢ رقم وظيفي٢٠٦٤٥٧) واعمل رئيس قسم بوزارة الاقتصاد الوطني - بغزة يضع بين يدي سعادتكم هذا التظلم وفقا للقانون وفقا للتفصيل التالي:

أولاً: بتاريخ ٢٠٢١ / ٢٠٢١ صدر قرار رئيس يوان الموظفين العام أ. يوسف خليل الكيالي رقم (١٩٠/٢٠٢) والقاضي بتشكيل لجنة تحقيق بحق الموظفين سليم عطا الله سلمان أبو غالي وطلعت فريد ربيع عبد الواحد بشأن ما نسب إليهم من قيامهما بارتكاب مخالفات إدارية قامت اللجنة بالتحقيق مع الموظفين المذكورين أعلاه وخرجت بتوصيات تضمنت توصية بحقي مفادها توجيه عقوبة (الإنذار الفصل) للموظف / محمد عمر أبو سليمان كجزاء لعدم قيامه بالمهام الإشرافية الموكلة إليه، سيما التدقيق للمعاملات المالية التي ترتب عليها إهدار المال العام، وقيامه بالتوقيع بدلا من المدير العام دون تفويض مكتوب بذلك، ولعدم تكرار ذلك مستقبلاً اعتباراً من تاريخ ٢٠٢١/١١/٢٩ وسحب المسمى الإشرافي (رئيس قسم) من المذكور ونقله إلى أي وزارة أخرى تتناسب مع مسماه الوظيفي علماً بانني لم أكن ضمن الموظفين الخاضعين للتحقيق ولم امارس حقي في الدفاع عن نفسي أمام هذه

اللجنة التي تجاوز صلاحياتها وعملت خلافاً للأصول والقانون.

ثانياً: بتاريخ ١/١١/١١/١ صدر عن سيادتكم بصفتكم وكيل وزارة الاقتصاد الوطني بغزة القرار الإداري رقم (٩٦) لسنة (٢٠٢١) والقاضي بنقلي للعمل بالإدارة العامة للتجارة والمعابر بنفس وضعي المالي والوظيفي.

ثالثاً: بتاريخ ٢٠٢٢/١/٣ تبلغت بقرار وكيل وزارة الاقتصاد الوطني القاضي بتوقيع عقوبة الإنذار بالفصل بحقي نظرا لارتكابي مخالفات إدارية لعدم قيامي بالمهام الاشرافية الموكلة الي، سيما التدقيق للمعاملات المالية والتي ترتب عليها إهدار المال العام وسحب المسمى الإشرافي (رئيس قسم) من مقدم الطلب الصادرة بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٩

رابعاً: بتاريخ ٢٠٢٢/ ٢٠٢٢ توجهت بموجب مذكرة داخلية للسيدة/ عبير صافي مدير الشؤون الادارية لتزويدي بنموذج تظلم من الجل تقديم تظلم حول القرارات السابقة والصادرة بحقي دون أساس من الواقع والقانون وفي مخالفة واضحة لأحكام قانون الخدمة المدنية واللوائح والأنظمة الصادرة بمقتضاه، إلا أن الموظفة المذكرة افادتني كتابة بعدم وجود نموذج خاص بالتظلم لديهم وبالإمكان تقديم التظلم وفقا لأية نموذج أو صياغة اراها مناسبة.

في ضوء ما تقدم وحيث أنني مقدم هذا الطلب اعتبر أن هذا القرارات جاءت مخالفاً لأبسط القواعد الدستورية والمبادئ القانونية، كما أنها تشكل مخالفة خطيرة لأبسط مبادئ الديمقراطية وحقوق الموظف العام، وتهديد للاستقرار والأمان الوظيفي الذي كفلته كافة التشريعات والقوانين ذات العلاقة فإنني اتوجه لمعاليكم بسحب هذه القرارات الإدارية واعتبارها كأنها لم تكن استناداً للأسباب التالية:

اولا: لجنة التحقيق مصدرة التوصية خالفت ابسط القواعد القانونية عندما زجت باسمي ضمن توصياتها رغم انني لم أكن من الموظفين الخاضعين لمهام هذه اللجنة وهذا بحد ذاته يشكل تعسف واضح لاستعمال السطلة من قبل أعضاء لجنة التحقيق.

ثانياً: يشكل القرار مخالفة دستورية وقانونية صارخة للتشريعات المعمول بها في فلسطين، وخاصة قانون الخدمة المدنية والأنظمة الصادرة بمقتضاه حيث انني انكر كافة التهم الموجهة لي لانها لا تستند الي أي سند من الواقع أو القانون.

ثالثاً: يوصف القرار بأنه قرار منعدم، من حيث صدوره، لأنه لم يستند لأية مبررات أو أسباب قانونية، وأنه جاء معبراً عن استبداد وانحراف في استخدم السلطة التي مارستها الإدارة.

رابعاً: حيث أن القرار المذكور تسبب لي بأضرار معنوية ومادية كبيرة.

لكل ما تقدم، فإننا نتوجه لمعاليكم، مطالبين باتخاذ ما يلزم نحو إصدار التعليمات بإلزام الادارة، بما يلي:

سحب القرار، المشار إليه أعلاه، واعتباره كأن لم يكن. واحتفظ بحقي في المطالبة بأية أضرار تسببها هذا القرار لي.

تحريراً في ٣/ ٢٠٢٢/١م

مقدم الطلب الموظف محمد عمر حسين أبو سليمان رقم وظيفي (٢٠٦٤٥٧) رقم جوال ٢٠٦٦٦٦٠٠.